PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

التحولات الإستراتيجية وآثارها على مفهوم الأمن والقوة

أ. لزهر عبد العزيز – جامعة الأغواط

أحدثت نهاية الحرب الباردة وتغير نمط العلاقات الدولية والدعوة إلى بلورة نظام دولي جديد، ثورة وتحوّل هام في الميدان الإستراتيجي مثل تلك التي أحدثتها الأسلحة النووية، فالبيئة الدولية أصبحت أكثر تعقيدا بفعل تنوع وتكاثر وتداخل عوامل الاعتماد المتبادل وبفعل تنوع الفواعل التي تؤثر في أنماط السلوك الدولي؛ ثم إعادة النظر في سلم القيم والأهداف والأولويات للفواعل الرئيسية في المحيط الدولي. من ثم، يبدو أنّ الإستراتيجية في العهد الجديد أصبحت تدور أساسا حول تحديد التحولات الهيكلية الجديدة في النظام الدولي والأنظمة الإقليمية أو حتّى الفرعية.
وفقا لهذا المفهوم الجديد، يبدو أنّ الدراسات الإستراتيجية اقتربت من الدراسات المستقبلية أكثر من إدارة النزاعات والحروب وتوجيهها نحو أهداف معينة، لذلك أصبح مفهوم الإستراتيجية أكثر شمولا من المفاهيم التي سبقت. رغم الاعتقاد الذي مازال سائدا عند دارسي العلاقات الإستراتيجية على أساس أنّ الحروب تعتبر المحرّك الرئيسي للفكر الإستراتيجي ، فإنّ الاهتمام بمسألة الحروب في عهد ما بعد الحرب الباردة لم يعد منصب على كيفية إدارتها وتوجيهها بل أن الاهتمام الآن تعدّى حدود الإدارة إلى ميادين أخرى كأسباب ونتائج النزاعات المسلحة.

مقدمة:

أحدثت نهاية الحرب الباردة وتغير نمط العلاقات الدولية والدعوة إلى بلورة نظام دولي جديد، ثورة وتحوّلا هاما في الميدان الإستراتيجي مثل تلك التي أحدثتها الأسلحة النووية، فالبيئة الدولية أصبحت أكثر تعقيدا بفعل تنوع وتكاثر وتداخل عوامل الاعتماد المتبادل وكذا بفعل تنوع الفواعل التي تؤثر في أنماط السلوك الدولي؛ ثم إعادة النظر في سلم القيم والأهداف والأولويات للفواعل الرئيسية في المحيط الدولي. من ثم، يبدو أنّ الإستراتيجية في العهد الجديد أصبحت تدور أساسا حول تحديد التحولات الهيكلية الجديدة في النظام الدولي والأنظمة الإقليمية أو حتّى الفرعية. وفقا لهذا المفهوم الجديد،

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

يبدو أنّ الدراسات الإستراتيجية اقتربت من الدراسات المستقبلية أكثر من إدارة النزاعات والحروب وتوجيهها نحو أهداف معينة، لذلك أصبح مفهوم الإستراتيجية أكثر شمولا من المفاهيم التي سبقت.

رغم الاعتقاد الذي مازال سائدا عند دارسي العلاقات الإستراتيجية بأنّ الحروب تعتبر المحرّك الرئيسي للفكر الإستراتيجي، فإنّ الاهتمام بمسألة الحروب في عهد ما بعد الحرب الباردة لم يعد منصبا على كيفية إدارتها وتوجيهها بل أن الاهتمام الآن تعدّى حدود الإدارة إلى ميادين أخرى كأسباب ونتائج النزاعات المسلحة. فقد أصبحت الإستراتيجية تهتم بالأسباب، الإدارة والنتائج. كما أنّها اتخذت بعدا أشمل لأن فهم الأسباب، الإدارة ونتائج النزاعات المسلحة في غالب الأحيان يستدعي الإلمام بمجالات معرفية متعددة (المجال النفسي، الاجتماعي، التكنولوجي وهيكل موازين القوى ...الخ)؛ لذلك فإنها أصبحت ذات طبيعة متعددة التخصصات. ففي فترة الحرب الباردة، هيمنت الأسلحة النووية على الفكر الإستراتيجي ممّا جعلها أكثر ازدهارا، ونتج عن ذلك بروز مجموعة من النظريات أهمها نظرية الردع النووي التي كانت تهدف إلى تفادي الحروب النووية حيث اشتهرت بنظرية اللاحرب. وهذا التركيز على المسألة النووية تم على حساب مواضيع أخرى لا تقل أهمية من حيث الاستقرار والأمن (النزاعات الإثنية، العرقية).

نهاية الحرب الباردة أعادت الاعتبار لهذه الأمور التي أهملت في عهد الثنائية القطبية وهي الفترة التي شهدت اهتزازات داخلية وانتشار النزاعات الجهوية ثم تقاسم الأدوار الإقليمية و حتى الدولية لبعض القوى مثل الصين. هذا كله أعاد الاهتمام لقضايا أصبحت أكثر أهمية من الأسلحة النووية. وبالتالي في عهد ما بعد الحرب الباردة واجهت الإستراتيجية أمورا لم تكن موجودة و هذا ساعد ثانية على ازدهار الفكر الإستراتيجي.

ومن بين الدلالات الجديدة للفكر الإستراتيجي لعهد ما بعد الحرب الباردة، ظهور حركة مضادة لهيمنة العوامل العسكرية على الفكر الإستراتيجي بسبب تزايد أهمية المتغير الاقتصادي. ففي المرحلة التي تلت نهاية الحرب الباردة، أخذت مسائل الاعتماد المتبادل

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

الاهتمام إلى جانب مسائل التكتلات الاقتصادية الكبرى، حركة الإصلاحات السياسية وما نتج عنها من اهتزازات في دول العالم الثالث، بالإضافة إلى المسائل ذات الطبيعة الإنسانية والثقافية.

إذن وظيفة ودور القوة في هذه المرحلة الجديدة تراجعت مقارنة بالأدوار الأخرى، كما يؤكد بعض المفكرين أنّ مسألة مكانة الجانب العسكري في الأمن القومي قد تراجعت بصفة كبيرة نظرا لأنها لم تعد ترتكز فقط على عامل الأسلحة. مع ذلك، فإن نهاية الحرب الباردة أعادت مسألة الأمن في حد ذاتها إلى المسائل القاعدية المرتبطة بأسباب الحروب، ونتائجها ... إلخ.

بعد زوال نظام ثنائي القطبية، يبدو أن تطور العالم يتأرجح بين اندماج متنام وصراع مستمر (سيناريو من بين العديد من السيـــناريوهات التي قدمت حول مستقبل العالم)، فالصور التقليدية للعلاقات بين الشرق والغرب، وبين الشمال و الجنوب التي تمت وراثتها عن مرحلة الحرب الباردة، قد فقدت معناها ووجودها.

ويتسم النظام الدولي الذي انبثق عن الحرب الباردة بخاصية التغير السريع على الرغم من أنّ معنى كلمة النظام تشير إلى مجموعة من القوانين والمفاهيم والسنن التي تتسم بقدر معقول من الثبات عبر مرحلة زمنية طويلة نسبيا. يرجع هذا إلى سقوط منظومة معرفية قيميه متكاملة، تلك التي مثلها نظام الثنائية القطبية، والسعي نحو قرار منظومة معرفية بديلة أطلق عليها بـــ" النظام الدولي الجديد". حيث يسود الاعتقاد بأن العامل الأساسي والمحرّك للإنسان هو الدافع الاقتصادي، وأنّ المحرّك الأكبر في المجتمع هو السوق. ومن أهم المظاهر التي ميزت ملامح هذه التغيرات في النظام الدولي: تضاؤل قوة الاتحاد السوفيتي كقوة قطبية ذات مصالح كونية، وتراجع موقعه على سلم تدرج القوى الدولية وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال عدة مظاهر أبرزها:

- ✓ تزعزع مكانة الإمبراطورية السوفييتية في أوربا الشرقية التي كانت منطقة النفوذ الثابتة للاتحاد السوفييتي، والذي أعطى الضوء الأخضر للحركات الإصلاحية

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

والتيارات التحررية في دول أوربا الشرقية لكي تهب للخلاص من سطوة الشيوعية السوفييتية، تحت ضغط ذلك الاندفاع الثوري العارم الذي شهده عام 1989.

- ✓ تفكك دولة الاتحاد السوفييتي، نظرا للإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قام بها غورباتشوف بعد أن أتاح المجال للشعوب السوفييتية الغير متجانسة- التي كانت خاضعة لسيطرة الحكومة المركزية في موسكو- لتقرير مصيرها بنفسها مدافعة عن هويتها القومية وانتماءاتها العرقية.
- ✓ تراجع المكانة السوفييتية على المستوى العملي، بحيث لم يعد كومنولث الدول المستقلة يتمتع بالمكانة التي كان يحظى بها.

هذا ما أشّر لبداية حقيقية للانفراد الأمريكي بالنظام الدولي[1]، وهو ما عبّرت عنه اتفاقية مالطا بتاريخ 13-15 ديسمبر 1989، التي شكلت إعلانا عن انبثاق النظام العالمي الأحادي القطبية والفرص الواسعة التي أتاحتها للولايات المتحدة الأمريكية للتحرك عالميا، باعتبارها قائدا للنظام الدولي بلغ ذروته في قيادة التحالف الدولي ضد العراق في "حرب الخليج الثانية".

ولقد ترتب عن تراجع المكانة السوفييتية عدة أمور أهمها: [2]

- زوال خطر التهديد الشيوعي السوفييتي من العالم.
- انهيار مصداقية الإيديولوجية الماركسية-اللينينية عالميا.
- سريان موجة من التغير السياسي في دول العالم الثالث.
- تزايد المخاوف من انتشار الأسلحة النووية.
- تزايد أهمية العامل الاقتصادي، وتراجع أهمية الأداة العسكرية.
- كأداتين للسياسات الخارجية في مجال التفاعلات السياسية الدولية.

ونظرا لأهمية العوامل الاقتصادية، يرى البعض أن هذا النظام يتسم بظهور تجمعات اقتصادية تعددية ستشكل وحدة تحليل دارسي العلاقات الدولية. في المقابل، لا يزال

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

التناقض بين الغنى والفقر يحتفظ بمصداقيته ممّا زاد من تفاقم الفجوة بالموازاة مع تزايد الاختلافات بين مستويات النمو بين الدول. ففي هذا السياق، تحتل مذاهب الأمن والدفاع العسكرية مكانا أقّل أهمية ممّا كانت تتمتع به في السابق؛ فأصبح البعد الاقتصادي يلعب دورا هاما وأساسيا في تحديد مراكز القوة في العالم. أغلب التحاليل الإستشرافية أكّدت أن تطور ونمو الاقتصاد الدولي يرتكز على ثلاث أقطاب رئيسية: أمريكا الشمالية، أوربا الغربية وفضاء آسيوي يضم الباسيفيك؛ " فمع موت الاتحاد السوفييتي، يمكن الآن تصور نقلة لقواعد اللعبة الدولية دون أن يشكل ذلك التحول عائقا يؤدي إلى مواجهة عسكرية شاملة بين القوى المهيمنة على العالم". (3)

حيث أنشأت هذه الأقطاب علاقات تنافسية في ظلّ نظام اقتصادي ومالي تّم الاتفاق على قواعده، والتي تتوج غالبا بعقد تحالفات مصلحية في بعض القطاعات الإستراتيجية، فقمم الدول الثمانية الكبار هي محصّلة لهاته المقاربة.

وتعتبر الإستراتيجية الأمريكية بمثابة المدخل الطبيعي لدراسة وتحليل التحولات الجذرية في العالم، نظرا لكون الولايات المتحدة الأمريكية مهندسة الترتيبات الأمنية خلال الحرب الباردة (بالاشتراك مع الاتحاد السوفييتي سابقا)، وارتكزت إستراتيجيتها في هذا الصدد على إطار واقعي تشكّل الولايات المتحدة مركزا له، فيما تشكل التحالفات الثنائية الإقليمية الأشّعة المنبثقة عنه.

ويجمع معظم المفكرين الإستراتيجيين والمسؤولين الرسميين الأمريكيين على أنه رغم زوال الخطر الشيوعي، فإنّ سياسة أمريكا ظّلت متبنية نفس الأهداف التي كانت تسير عليها طيلة القرن العشرين خاصة الحفاظ على الروابط التجارية وضمان استمرار استيراد الموارد الإستراتيجية الهامة، بالإضافة إلى ضمان عدم غلق الممرات البحرية أمام الأساطيل الأمريكية. أمّا الذي طرأ أو تغير في السياسة الأمريكية وإستراتيجيتها في العالم، يتمثل في كون أنّ "هذه الإستراتيجية لم تصبح جزءا من إستراتيجية كونية شاملة، مثل ما

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

كان في فترة الحرب الباردة، و إنّما أصبح الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي نابع من دوافع واعتبارات إقليمية مباشرة"[4].

ولقد حدد الكتاب الأبيض حول الدفاع الفرنسي لسنة 1994 [5] أهّم المعطيات والتحولات الإستراتيجية التي ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بمسألة الدفاع وهي كالآتي:

1- الإختفاء الشامل للتهديد السوفييتي، لكن لا تزال روسيا تعتبر قوة عسكرية لا يمكن تجاهلها أو الاستهانة بها في العالم، ويجب اعتبارها كذلك في الميزان الإستراتيجي العالمي. بصفة عامة، الخطر الأساسي الذي يهدد السلم والأمن الدوليين يكمن في النزاعات الإقليمية التي من شأنها أن تضع الاستقرار الدولي والنمو العادل و المتوازن في خطر.

2- إنّ مستوى التجهيزات العسكرية للعديد من القوى الإقليمية يجب أن تصنف ليس فقط في خانة الأسلحة الكلاسيكية، لكن أيضا في خانة أسلحة الدمار الشامل بما فيها النووية.

3- ظهور تهديدات غير عسكرية أصبحت تهدد الأمن الوطني للدول، ولابد من أخذها بعين الاعتبار في السياسات الدفاعية لهذه الدول، أخطرها: الإرهاب الدولي والنشاطات الإجرامية.

4- لابد للسياسات الدفاعية من الأخذ بعولمة التبادلات. فمع انتشار العولمة الاقتصادية والتجارية في جل أنحاء المعمورة، كان لابد لهذه الدول أن تستفيد من هذه العولمة في اكتساب المعلومات وتبادلها في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة.

5- إن نظام الضبط الدولي (هيئة الأمم المتحدة) ليس في مأمن من موجة التحولات التي طرأت على الساحة الدولية و الإقليمية.

6- تبقى الولايات المتحدة الأمريكية في العشرين سنة المقبلة قطبا هاما على الساحة الدولية من خلال تبني إستراتيجية جديدة تمنحها الفرصة لإعادة ترتيب

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

أولوياتها وتعبئة قواها للهيمنة على تفاعلات النظام الدولي، الحفاظ على القوة وتحقيق المصلحة الوطنية.

بالإضافة إلى هذه المعطيات، لابد من تبيان الحالة التي عايشها العالم على المستوى الاقتصادي في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة حيث ظهرت جلّيا مظاهر اللامساواة بين شمال صناعي، وجنوب يفتقر إلى الموارد ، هذه الظاهرة التي حددت معالم البيئة الدولية الجديدة.

فتوزيع الموارد على المستوى الدولي فرض مشاكل ليست فقط أخلاقية و سياسية ولكن هذا التوزيع الغير عادل فتح المجال لمشاكل أمنية كانت حبيسة فترة الحرب الباردة. فمن الصعب بناء سلام حقيقي دائم، في حين هناك فجوة تسير نحو الاتساع و التي من شأنها تقسيم العالم إلى قسمين: مجتمعات غنية وأخرى فقيرة، تؤدي حتما إلى عسكرة الجنوب.

يرى جون لويس غاديس John Lewis Gaddis [6]، أنّ الفقر و العزلة في نمو متزايد إلى حد اعتبار بعض المناطق من العالم أصبحت تشكل عوامل انقسام خطيرة على مسار الاندماج الدولي.

ويرى بعض المحللين أنّ جوهر هذا العالم الجديد يتسّم بالوحدة والانسجام الذي حققته الليبرالية الاقتصادية، وثورة الاتصالات والمعلومات، كما يبدو أن المرحلة الانتقالية للنظام العالمي تميزت بالتعايش أو المواجهة بين مجموعة من القوى المختلفة:

- دول قوّية عسكريا لكن ضعيفة اقتصاديا (روسيا).
- دول قوية اقتصاديا لكن ضعيفة عسكريا و سياسيا (ألمانيا-اليابان) ، هذا ما دفعها إلى سياسة التحالفات والانضمام إلى المنظمات والأحلاف العسكرية لملأ ذلك الفراغ الاستراتيجي.
- مجموعات ديمغرافية كبيرة في نمو اقتصادي متسارع (الصين-الهند والبلدان الصناعية الجديدة).
- مناطق متوترة واسعة (الشرق الأوسط-البلقان- إفريقيا).

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

إلاّ أن هناك العديد من علماء السياسة والعلاقات الدولية لا يوافقون كثيرا على هذه الفرضية. فمع زوال الخصم الشيوعي، يبدو وكأنّ البلدان الغربية ترغب في بناء نفسها (الالتفاف حول نفسها من منظار إيديولوجي سياسي واقتصادي) حول صراع جديد، صراع شمال- جنوب هذه المرّة فالفقر المنتشر في ثلاثة أرباع الكرة الأرضية، الضغوط الديمغرافية، انتشار الأسلحة، وتنامي الشعور العدائي ضد الغرب الذي غذته مميزات هذا العالم الغني، القوي والمتكبر. كل هذه المتغيرات ضاعفت من شدة مشاعر الكره والعداء كما زرعت بذور المواجهة من جديد. فلقد تواصلت الانفجارات لدى دول الجنوب و تباعدت أكثر فأكثر مستويات النمو بين الدول ، ففي حين تتطور الدول الصناعية الجديدة NPI في آسيا بسرعة شديدة، يترافق غنى الدول البترولية في الشرق الأوسط باللاتطور. إن الخطر الرئيسي يتمحور الآن حول الإقصاء والتهميش المصطحبة مع الآثار الاجتماعية والسياسية التي تنتجها هذه الحالة الاقتصادية. إنّ خطر تمييز عنصري عالمي "Apartheid Mondial" [7] ليس في إمكانه إدخال القارات كلها في مواجهة. لكن في كل منطقة وداخل كل دولة توّلدت الفجوة بين عالم مندمج وعالم مهمّش نظرا لكون نهاية الصراع شرق-غرب فكّكت روابط التضامن الإيديولوجي وتركت مكانها لجغرافيا جديدة فصلت بين دول غنية ودول فقيرة.

فبالنسبة لماريسول توران Marisol Touraine [8]، لقد تمّ رسم خارطة اقصائية تضم ثلاث دوائر:

- مركز اقتصادي وسياسي، مفتوح ومعولم.
- محيط مندمج عالميا ولكن ليس له سلطة سياسية.
- منطقة خام، غير مرتبطة بميادين التبادلات واتخاذ القرارات.

انطلاقا من هذه المعطيات، أخذت ظاهرة عسكرة دول الجنوب (عسكرة المجتمعات والتي نجد أمثلة كثيرة عنها في القارة السمراء) بعدا خطيرا خاصة بعد حرب الخليج الثانية إذ فتح المجال لدول العالم الثالث لامتلاك أسلحة الدمار الشامل بعد أن كانت خاضعة

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

لمقتضيات الصراع شرق-غرب، وبهذا تكون قد ساهمت في تغيير وتحويل مسار النظام الإستراتيجي العالمي. فلقد قامت الصين ببناء قوة نووية معتبرة عابرة للقارات منذ 1960 أعطتها مكانة متميزة على الساحة الدولية، أما الهند منذ 1974 ومع تفجيراتها النووية في 1998 تسعى لتطوير قدراتها النووية، متبوعة بعشرات الدول من أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط والشرق الأدنى في كل مجالات الانتشار: الأسلحة الكلاسيكية المتطورة، الأسلحة النووية ، الكيميائية ، البيولوجية و الصواريخ.

إذن فنحن نشهد اليوم تكوين بيئة جديدة على المستوى الإستراتيجي تجمع العديد من المتغيرات وإن تعارضت، تزيد من تأزم الوضع وشيوع حالة من الفوضى. وكما يرى الان بير: **"في الواقع، لقد وجدنا أنفسنا في وضعية جديدة جمعت بين عولمة الأخطار، والشك حول طبيعة ومدى وموقع أولئك الّذين يهددون أمتنا، بالإضافة إلى طبيعة الخصوم الذين سنواجههم حتما في المستقبل".**(9)

تحول مفهوم الأمن:

اتسمّت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بظهور توازن جديد يخضع لمنطق غير الذي كان سائدا في مرحلة الحرب الباردة، حيث تمّ بناء توازن جديد بين منطقيات الدفاع والأمن الجماعي. ولقد تمّ التركيز على هذا الأخير على حساب ضرورة الدفاع، لكن اتخذت من اللعبة السياسية الداخلية مجالا لها على مستوى الدول والمنظمات الدولية. واعتبرت هذه الفترة مرحلة انتقالية تميّزت بنهاية الصراع شرق-غرب وانهيار الاتحاد السوفييتي، هذه العوامل كانت بمثابة المحرّكات الرئيسية لتغيير أنماط الحركة الموروثة في مجال سياسات الدفاع و استراتيجيات التطور الداخلية.

ولقد قام الجنرال لوسيان بواريه Lucien Poirier منذ 1990 بتحليل ودراسة العلاقات الموجودة بين الأمن والدفاع، فهو يفسّر الأمن كـــ" نظام سياسي- استراتيجي يتمّ بناءه على أساس نظام دولي، كل طرف في هذا النظام يضمن الحفاظ على السلم،

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

بحيث يسود الاعتقاد أنّ تسوية الأزمات بين فواعل هذا النظام سواء كانت دولا أو منظمات دولية، لا يجبرها على استعمال العنف المسلح ". (10) إذن، الجنرال بواريه يركز على مسألة الاتصال بين الفواعل القائمة على كينونة الشكوك الشكلية وعلى مفهوم "الكفاية الغير كافية". (11)

أمّا بالنسبة لمارك بونفوس Marc Bonnefous، فيرى أنّ: "الإحساس بالأمن أكثر من القدرة على رد الهجمات، أو من ردع الخصوم الفعليين من أجل عدم الدخول في مواجهات. هذا هو الدفاع. لكن يعتبر الأمن، حالة تتميز بإحساس أولئك الخصوم الفعليين بعدم وجود مصلحة لهم في استعمال العنف، سواء كانت هذه الحالة تناسبهم، أو كأنّ بإمكـــانهم استخـــدام إجـــراءات ضرورية لضمان إعادة التوازن". (12)

عمليا، أيّ منطق للأمن يمكن أن يعترضه تحدّيان اثنان:

1- التحدي الأوّل يكمن في نظام قادر ليشمل كل المجموعة الدولية، وتعتبر هيئة الأمم المتحدة منظمة مؤهلة عالميا تسعى نحو احترام الدول للقانون الدولي مهما كانت الفوارق، من العامل الديمغرافي إلى النمط الاجتماعي، بالمرور على الإمكانات الاقتصادية والأنظمة السياسية، لكن صعوبة التوفيق بين تعدد فوارق الدول كان لها الأثر في تنظيم استقرار العالم. من هنا، أتت فكرة الأمن الجماعي داخل الأنظمة الفرعية. فتناسق وانسجام الدول المؤسس في مؤتمر فيينا الذي أسّس الاستقرار على حساب توازن القوى يعتبر تصورا مسبقا لهذه النظرة. في إطار هذه المقاربة، أبعد ونفا مفهوم "الكفاية الغير كافية" فكرة اللجوء إلى الأسلحة (العنف) كوسيلة لتسوية النزاعات.

2- التحدّي الثاني يرتبط بطبيعة الدول في حد ذاتها. فالدولة ليس لها عقل نظيف، يمكنه أن يعكس عقول الأشخاص الذين يكونونها؛ لكنها تعكس الأفكار والاندفاعات التي تثير الشعوب. (13) يعني أنّ الاستقرار الداخلي للنظام الفرعي ليس مضمونا

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

بصفة نهائية، فهي نتاج لتوازن ديناميكي يقتضي من كل فاعل جهد حذر للتكيف مع التطورات المتلاحقة للفواعل الأخرى.

أي لابد من تزويد كل نظام أمن بنظام دفاع، رغم تعارض منطقهما فالأمن يقوم على مفهوم التعاون، أما الدفاع فإنه يقتضي وجود خصم واحد أو أكثر. أما في حالة الصراع، لابد من تفسير علاقات التعارض الممكنة ، هذا ما يجعلنا نميّز بين ما هو داخلي وخارجي؛ ويكمن الفارق بينهما في كون الداخلي يترجم العلاقات داخل نظام الدولة في حد ذاتها (قواعد اللعبة الداخلية)، أمّا الخارجي يعكس العلاقات التي يشكلها النظام مع محيطه، عقب التغيرات الملاحظة على الساحة الدولية [14].من هنا، أصبح الأمن عقب الحرب الباردة لا يعتمد كثيرا على منطق الصراع وإنما التعاون الذي أصبح يلعب الدور الرئيسي في السياسات الخارجية للدول على أساس اعتماد العامل الاقتصادي المدخل الواقعي لضمان الأمن، وتحقيق نسب من التطور والنمو، إلى جانب أداء أدوار إقليمية ودولية من أجل السلام والاستقرار والتي تعتبر من الأهداف الأساسية في السياسات الإقليمية للدول وخاصة منها دول المركز أو قلب النظام التي تسعى لتحقيق ذلك عبر وسائل التعاون والتكامل، ولذلك فإن القصد من تشكيل العديد من المنظمات الإقليمية في المجتمع الدولي و من ضمنها الأحلاف الأمنية والسياسية، هو ضمان الأمن وتحقيق المصالح بشكل جماعي في الداخل والخارج. فأصبح ينظر إلى " الأداة العسكرية أكثر فأكثر كحل فوضوي لمشاكل التعايش الصراعية التي يمكن حلّها."[15] ولقد تركز النقاش الأمريكي في مجال السياسة الأمنية حول تحديد مفهوم المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة التي يجب حمايتها حسب ثلاث وجهات نظر:

1- تتمحور وجهة النظر الأولى حول انهيار الاتحاد السوفييتي كمؤشر مفتاحي سمح للولايات المتحدة الأمريكية بإعادة التركيز على مصالحها بصفة خاصة.

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

2- تتبنى النظرة الثانية موقفا أكثر دقة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية، كون مصالحها معرّفة بعلاقاتها المميزة مع حلفائها إذ أيّ تهديد مباشر ضد حلفائها يمثل رهانا حقيقيا للقوات العسكرية الأمريكية.

3- في حين يبحث الموقف الثالث عن قراءة واسعة للتهديد الذي يمس المصالح الإستراتيجية الأمريكية.

ولقد قام زبيغنيو بريزنسكي بتعريف وتحديد أولويات مصالح الولايات المتحدة في مجال الأمن الدولي فيما يلي:(16)

- حماية الوطن الأمريكي، وتشمل حماية المواطنين الأمريكيين والممتلكات الأمريكية وراء البحار.
- الحفاظ على الدخول الذي لا يعرقله شيء، إلى المناطق الجغرافية الرئيسية والحصول على الموارد الاقتصادية المهمة.
- ضمان قابلية النظام الدولي المتطور للنمو والبقاء وشموله.

كما تم تحديد بعض التوصيات حول السياسات أهمها:

- تقديم مساعدة خارجية إضافية لزيادة سرعة ونطاق إزالة الأسلحة النووية الروسية.
- إقامة حوار دائم حول الأمن في جنوب شرق آسيا، تشترك فيه الولايات المتحدة واليابان والصين وروسيا والكوريتان، إذا كان اشتراكهما مناسبا.
- تأييد ودعم نظم المعاهدات العالمية من أجل الإشراف على تكنولوجيا الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل.
- تعزيز القدرات المضادة لانتشار الأسلحة.

وتعتبر التهديدات المباشرة في منطقة أوربا- الأطلسي- آسيا أولوية الأولويات، أما التهديدات الغير مباشرة ضد استقرار هذه المنطقة فإنها تعتبر التحدي الممـــكن في المدى القصير والمتوسط، فالمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة معرّفة بالعلاقات الاقتصادية،

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

الثقافية والتاريخية في منطقة أمن أوربا-الأطلسي-آسيا، وبمصالحهم الرئيسية " Intérêts hémisphériques" المعرّفة جغرافيا بقرب إقليمها. (17)

ويرى جوزيف ناي Joseph Nye (18) أن التحولات التي شهدتها علاقات القوة قد أفرزت حقيقة لا يمكن تجاوزها مفادها أنّه لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى، تمتلك جل مقومات القوة على جميع الأصعدة: العسكرية، الاقتصادية والسياسية. لكن هذا لا يعني أبدا أن الفترة التي تلت مرحلة الحرب الباردة تميّزت بالأحادية القطبية بأتّم معنى الكلمة، إذ هناك العديد من الأهداف الأمنية، الاقتصادية والسياسية التي ليس بوسع الولايات المتحدة الأمريكية بلوغها لوحدها، كما لا يمكن اعتبار هذا النظام متعدد الأقطاب في حين لا تملك كل الدول أبعاد القوة الدولية (العوامل المفتاحية الإستراتيجية).

إن "مفارقات الأمن والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية "(19) تكمن في كونها الدولة الأكثر قوة في العالم، لكنها لا تمتلك القدرة الكافية واللازمة لتحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية والدولية بمفردها. إن نهاية الحرب الباردة، وضعت حد للتهديد الذي قامت على أساسه الولايات المتحدة الأمريكية بتحديد حجم قواتها وجوهر مهامها، كما قامت في نفس الوقت بإعادة بناء قواتها المسلحة كما وكيفا؛ نظرا لطبيعة الرهان الذي من شأنه أن يساهم في توضيح مهام القوات المسلحة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة، من خلال تحديد أهداف مشتركة وحلفاء جدد ضد مختلف الخصوم مكانا وزمانا. في نفس الوقت، انصبت اهتمامات وجهود المؤسسات الأمنية الأمريكية على العمل المشترك مع الحلفاء الأمنيين. في هذا الصدد عملت الإدارة الأمريكية على تطبيق إستراتيجية متعددة الأقاليم Stratégie Multirégionale من خلال بناء شبكة واسعة من التحالفات على أساس:

- ضرورة امتلاك بصفة فردية قوات من أجل حماية المصالح الوطنية.
- إمكانية الانضمام لتحالفات أو قيادتها، وحمل التوازن لمختلف التطورات الطارئة.

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

فقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على حماية مصالحها معرّفة بوسائل التدخل والاشتراك في عمليات مشتركة مع شركائها الأمنيين أو مع قوى إقليمية محورية، ممّا يجعل من هذه الأخيرة قوة عالمية تعكس قدرتها على تحديد طبيعة واتجاه العلاقات المبنية من منطقة إلى أخرى، وإقناع الدول بمختلف الوسائل على التحرك في ظّل توجيهاتها في مجالات أخرى[20].فمنذ 1993، قامت إستراتيجية الأمن الوطني الأمريكي على مبدأ التوّسع "L'Agrandissement" القائم على تقوية وتطوير قيمتين أساسيتين: الديمقراطية السياسية واقتصاد السوق[21]. بحيث تم التعبير عن ذلك حين قال الرئيس جورج بوش الأب في 1990 أنّ الولايات المتحدة تشكّل مركز تلك الديمقراطية. ويقوم مبدأ التوسع في السياسة الخارجية الأمريكية على:

- تقوية النواة المركزية المكوّنة لمجموعة الديمقراطيات المطبّقة لاقتصاد السوق.
- توسيع حلقة الديمقراطية واقتصاد السوق في الدول التي تشكل مجالا حيويا ذات مصلحة خاصة.
- تقليص التهديد الآتي من الدول المعادية للديمقراطية مع تأييد مسارات التحرر.
- التمسك بتحقيق الأهداف الإنسانية.

أما في فترة الرئيس كلينتون Bill Clinton، فلقد صبّ كل اهتماماته على بعض الملفات أين يلعب العامل العسكري بصفة مؤقتة دورا ثانويا، بالمقارنة مع المسائل الأخرى، وتتمحور تلك المّلفات حول: [22]

- المنتدى الجديد للباسيفيك، الذي يقوم على فكرة التعاون الأمني التي تحظى بتأييد واسع في العالم، على العكس تماما من التوجه العسكري القوي لمفهوم الأمن المشترك كما يتصوره الغرب، وقد يبدو التعاون الأمني متطابق مع الأمن المشترك،فكلاهما يتضمن أسلوب التحاور مع الخصم، وضرورة الابتعاد عن عقلية الردع. كما يؤكد كل منهما على أن الأمن مفهوم واسع يشتمل على سلسلة من العوامل الغير عسكرية. لكن التعاون الأمني يميل إلى اتّباع منهج تدريجي في إقامة

مؤسسات متعددة الأطراف، وهو أكثر مرونة في تصوره للترتيبات الخاصة بميزان القوى، التي تساهم في تثبيت دعائم الأمن الإقليمي، الحفاظ عليه والعمل في إطاره. وتفتح هذه الترتيبات المجال للتعددية المؤسساتية لإضفاء نوع من الاستقرار. وبالتالي يمكن أن تصبح تصورا أمنيا يحظى بالقبول على نطاق واسع في العالم، الأمر الذي يعكس طبيعة تفاعلات النظام الأمني الدولي (السلب/الإيجاب).

- منظمة شمال أمريكا للتبادل الحر ALEWA/NAFTA، فنظرا لطبيعة وأهمية الدوافع الاقتصادية، يسود الاعتقاد بأن النظام الدولي يسير باتجاه بروز تكتلات دولية اقتصادية تعددية، سوف تشكل أهم ظاهرة جيوسياسية للعالم في القرن الواحد والعشرون. بعبارة أخرى، فإن ما تقدم يعزز ما شهدته العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية – لا سيما منذ الستينات من هذا القرن- من ظهور العديد من الدراسات في مناهج التعاون الإقليمي، ومن ضمنها الوظيفية والوظيفية الجديدة. وعلى الرغم من الاهتمام بالتعاون الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن مرحلة ما بعد الستينات شهدت اختلافا جذريا في دروب التعاون الإقليمي حيث الانتقال من صيغة التكتلات العسكرية إلى المنظومات الإقليمية للتعاون الاقتصادي. ومع أن الدولة ظلت تشكل الوحدة الأساسية في التعاون الإقليمي إلا أن ثمة متغيرات دفعت لصالح هياكل إقليمية أوسع منها في مجال ممارسة النشاطات المختلفة، الأمر الذي أفضى بدوره إلى زيادة الجدل حول مسألة المفاضلة بين التنظيم الإقليمي والتنظيم العالمي، من حيث كفاءة كل منهما في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، والغايات الأخرى التي قام لأجلها عموما التنظيم الدولي.

- اتفاقية الجات GAAT التي أصبحت فيما بعد منظمة التجارة العالمية WTO/OMC، عقب مفاوضات جولة أورغواي في 1993، حيث تعمل هذه الأخيرة على تسيير مراقبة الثماني والعشرون اتفاق للتبادل الحر المبرمة والمحررة في العقد الأخير للمنظمة، بالإضافة إلى مراقبة الممارسات التجارية في العالم والحكم على

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

الاقتصاديات التي تشرف عليها، ولعلّ أهم المواضيع التي طرحت على طاولة المنظمة وهي مسألة فتح الأسواق وطبيعة التنازلات المقدمة. أما في حالة الصين، ومن أجل تحقيق المصالح الوطنية الأمريكية، لم تتردد إدارة الرئيس كلينتون في ماي 1994 بربط علاقة بين مفهوم الدولة الأولى بالرعاية و حقوق الإنسان.

أمّا ماري إيلين لابي Marie Hélène Labbé، [23] فترى أن الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أخذ ثلاثة أبعاد رئيسية: أولا دور الولايات المتحدة الأمريكية العالمي والإقليمي، حدودها، إمكاناتها، ثانيا الأمن في آسيا، والثالث مستقبل نزع السلاح. إذن نلاحظ أنّ هناك نوعا من التقسيم لمفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نظرا لاختلاف إدراكاته بحيث نشهد نوعا من الجهوية في مصطلحات الأمن، في حين أصبحت المشاكل الأمنية ذات صبغة محلية. و لقد تأثر حلف الشمال الأطلسي بما يسمى بظاهرة العولمة حيث غايته هي استقرار القارة الأوربية ممّا يمنعه من التدخل على أساس قيم كونية، أين رأى أنّه من الضروري إعادة صياغة أهدافه والاعتراف بتدخلاته من النوع الجديد.

أمّا اللورد روبرتسون Lord Robertson،[24] فيرى أنّ الاعتماد المتبادل "Interdépendance" يستوجب تطوير الأمن، هذا الأمن هو الذي سيقود الناتو نحو المستقبل، إذ يتميز تحالف الغد بأوربا أكثر اندماجا، وعلاقات أطلسية أكثر عمقا، أي أمنا أكثر اتساعا ليشمل أوربا-الأطلسي. أمّا فيما يخص الإدراكات الروسية لمسألة الأمن، فلقد تمحورت أساسا فيما جاءت به العقيدة العسكرية الرسمية المعتمدة من طرف الرئيس بوريس ايلتسين Boris Eltsine في 1993، بحيث تم تحديد ثلاث حالات يمكنها أن تخلّ بأمن روسيا وهي كما يلي: [25]

- احتمال حدوث – حتى و إن كان على المستوى البعيد- هجوم نووي شامل.
- تهديد قيام حرب إقليمية على حدود روسيا.
- حرب انفصالية ذات طابع حرب عصابات، على الإقليم الروسي.

PDF-XChange Click to buy NOW! www.tracker-software.com

وأظهرت هذه العقيدة أهمية إعادة النظر في النظام العسكري مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على مستوى المفاهيم، بحيث يجب:

- التركيز على قوات تسمح بالرد المتدرج La Riposte Graduée والمزوّدة بأسلحة ذات تقنية متطورة يمكن استعراضها واستعمالها في حالة قيام نزاع إقليمي.
- تكوين نخبة عسكرية ذات مناهج متطورة في الجهة الغربية، وفي الجنوب الغربي لروسيا، من أجل قيادة رشيدة واحتواء التهديدات الجهوية التي تمس بالأمن الوطني الروسي.
- وأخيرا، الحفاظ على ردع ذي مصداقية، ضد أي هجمة ممكنة، بما فيها حالة أول هجوم نووي «Premier Feu Nucléaire».

بالموازاة مع جوانب الاهتمامات الأمنية، هناك سلسلة من الاهتمامات الغير عسكرية والتي لم يتم معالجتها، لكن كان لها أثرا كبيرا في تحول البيئة التي تطورت فيها روسيا في القرن الواحد والعشرون. ولقد تبنت روسيا مقاربة موّجهة نحو البحث عن حلول دولية لكل ما يتجاوز المصالح الوطنية الروسية. ففي الفترة التي أعلنت فيها العقيدة الروسية ما سمي بأول هجوم نووي، اعترفت بالأهمية الرئيسية للردع، وأضافت اقتراحا بتوسيع النقاش حول الدور الوقائي للأمن النووي، في حالة هجوم نووي إرهابي. لقد أظهرت النقاشات التي بدأت منذ 1990 حول الأمن الوطني، أولوية التهديدات الغير عسكرية على التهديدات العسكرية المحضة، والخطر الحقيقي هو المأزق الاقتصادي التي وجدت نفسها فيه، النزعات الوطنية والإرهاصات الاجتماعية.

ومن أهم التحديات التي تواجه الأمن الدولي مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل. فمن المعروف أن العديد من الدول لديها القدرة على امتلاك مثل هذه الأسلحة لكن أغلبها تراجع عن موقفه. ومن أهم التهديدات التي تواجه الأمن أيضا حاليا ما يسمى بـــ"القنابل المتجولة"، أي خطر تملّص قنابل أو مواد نووية من مراقبة السلطات في دول الاتحاد السوفييتي سابقا وإمكانية بيعها في السوق السوداء. لذلك قامت الولايات المتحدة

الأمريكية بتقديم المساعدة لروسيا في هذا المجال، على ضوء برنامج تقليص التهديد عن طريق التعاون "Cooperative Threat Reduction Program" وهذا ما يعكس تكيف السياسة الأمنية وطبيعة العالم الجديد. لذلك اعتبرت سياسة اللاانتشار النووي بمختلف أنواعه من أهم الأسس التي تقوم عليها السياسة الأمنية الأمريكية.

وهناك مظهر آخر لمشكل الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لا يمكن حلّه عن طريق الوسائل العسكرية الكلاسيكية يكمن في خطر امتلاك المنظمات الإرهابية أسلحة نووية، بيولوجية أو كيميائية واستعمالها ضد الدول. بالإضافة إلى ظهور نوع جديد من الإرهاب ليس له اهتمامات سياسية داخلية، أخذ شكل شبكات واسعة من المافيا (بيع الأسلحة/ المخدرات/ العقارات...الخ) ذات أبعاد دولية. بالإضافة إلى مجموعات الاستثمارات البنكية (تبييض الأموال)، زد على ذلك مخاطر اختراق برامج أنظمة التسيير التابعة للشركات، البنوك والمؤسسات الحكومية.

كل هذه المتغيرات أفرزتها قفزة تطورية في تقنيات الإعلام والاتصال وصفها ألفن توفلر Alvin Toffler بثورة المعلومات أو الموجة الثالثة، ولعل المعلومة أصبحت ذات أهمية قصوى على مستوى جميع الميادين، تعادل في تأثيرها السلاح النووي أو تفوقه.

التوزيع الجديد للقوة الدولية:

فلقد عرّف كل من لاسويل وكابلان مفهوم القوة power على أنها القدرة الكلية لأي فاعل في النظام الدولي على المشاركة في مسار صناعة القرارات مع الفواعل الأخرى، بحيث تتميز بميدان، مدى وثقل[26]. ولقد ارتبطت دراسة القوة بجوهر إسهامات المدرسة الواقعية (مورجنتاو وآخرون).

كما عرفها كارل دويتش Karl Deutsh على أنها: "وسيلة وغاية معا، فهي وسيلة للحصول على أشياء ذات قيمة، وان الرغبة في الحصول على أية قيمة تعني الرغبة في استعمال القوة للحصول عليها، الدولة تنفق قوتها على قيم يترتب عنها مزيدا من القوة.

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

ففي هذه الحالة ينظر للقوة كوسيلة لتحقيق غاية الدولة من جهة، وإضافة القوة وتنميتها من جهة أخرى". [27]

ولقد حدد هانس مورجنتاو Hans Morgenthau[28] ثمانية عوامل للقوة؛ الموقع الجغرافي/ الموارد الطبيعية/ الإمكانيات الصناعية/ القوة العسكرية/ الموارد البشرية/ الطابع الوطني/ المعنويات الوطنية وجودة العمل الدبلوماسي. إن العناصر المادية البحتة أو الخام، لا تعبر بالمفهوم الكافي عن القوة مثل الدول العربية التي لم تستطيع تحويل ثرواتها البترولية إلى قوة. واليابان على العكس من ذلك، بإطار جغرافي جد محدود ولا يملك الموارد الأولية، فرض نفسه كعملاق اقتصادي وأصبح من أعظم القوى الدولية.

أما هولستي K.J. Holsti فقد قام بتفصيل وشرح مفهوم القوة على أساس ثلاث عناصر: الإمكانات/ الأفعال/ ردود الأفعال. فالإمكانات تشمل الموارد (البشرية/ المادية...الخ) التي تستعمل للتأثير في الفواعل الأخرى، أما الأفعال فهي المسارات والعلاقات مع الفواعل التي تعمل على التأثير في سلوك فواعل أخرى. في حين ردود الأفعال تعني الإجراءات أو الأفعال التي تهدف من خلالها على محاولة التأثير.

فعندما نقول أن تلك الدولة قوية، هذا يعني أنها: أولا الدولة تمتلك قدر واسع من الموارد التي نستعملها لمحاولة التأثير؛ ثانيا تتخذ الدولة العديد من الإجراءات للتأثير على فواعل أخرى؛ ثالثا الأهداف تعكس الأسلوب أو الطريقة التي تطابق رغبات الدولة التي تحاول التأثير.[29] ولقد اهتم كل من كيوهان وناي بمسألة القوة، بحيث يريان أنه في العالم أين يسود الاعتماد المتبادل، توجد العديد من القضايا على الساحة الدولية تتنافس الدولة وفواعل أخرى حولها، وأن الإمكانات اللازمة لممارسة القوة تتغير حسب طبيعة القضـــية؛ لكن تظّل القوة مفتاح التأثير.[30] كما اهتم رواد نظرية التبعية Dependency Theory بقيادة يوهان غالتونغ بتأثيرات القوة حسب إدراكهم لطبيعة النظام الدولي، هذه النظرية تقوم على أساس أن العالم يتكون من ومحيط، يمارس المركز قدرا هائلا من التأثير

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

على المحيط للتحكم فيه وبسط نفوذه. لكن القوة التي يمارسها المركز هي التي تحدد سيطرته على المحيط.

وحسب بول كينيدي Paul Kennedy،[31] إن دافع السيطرة يكمن في علاقة متوازنة بين الثروة و القوة العسكرية. فالولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي تواجه معضلة الثروة والقوة. فالنقاش الدائر حول أفول الولايات المتحدة الأمريكية يظهر رهانات الأفكار الحالية حول إمكانية وجود قوى مهيمنة بعد نهاية الحرب الباردة أو مسألة التعويض "Compensation". إذن أعتبر هذا المفهوم مركزيا، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الثمانينات، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي القوتين العظميين الوحيدتين، نظرا لامتلاكهما أربعة عناصر هامة هي كالآتي:[32]

- يمتلكان ترسانة نووية تستطيع نسف العالم بأسره.
- يشرفان على تحالف دولي.
- يمتلكان إمكانيات التأثير على العالم "la projection de La puissance".
- يمتلكان إيديولوجيتين متضادتين مجسدتين ومكتملتين.

أما بعد نهاية الحرب الباردة، خصوصا بعد حرب الخليج الثانية اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية أن قوتها السياسية والعسكرية يمكن تحويلها إلى قوة اقتصادية. بصيغة أخرى، اعتقدت بأنه يمكن لسلطتها السياسية مساعدتها لفرض علاقات اقتصادية وتجارية على اليابان وألمانيا دون تضحيات على مستوى الميزانية؛ فاليوم تضاءلت إمكانيات سلطة ربط المستوى الاقتصادي بالسياسي نظرا لسببين:

1/ إن مسار الاستدراك الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة أوربا واليابان بطيء جدا، بحيث تشكل القوى الثلاث إلى حد بعيد قوى متساوية .

2/ إن طبيعة رموز و صفات وخصائص القوة تدرك من خلال قياسها.

ويرى زكي لعيدي zaki laidi أنه "من الصعب استعمال القوة السياسية أو العسكرية ضد شركائه من أجل انتزاع امتيازات تجارية أو تكنولوجية".[33] فعلى هذا الأساس، تنتج

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

القوة عن التحكم في نظام متجانس على المستويات الاقتصادية، الدبلوماسية، الإستراتيجية والثقافية بحيث أصبح الأمر لا يتعلق بإثبات النفس أو الغزو، بل يجب التفاوض أو التحرك.(34)

كل هذه المعطيات، توحي بأن القوة ظاهرة مركبة من أبعاد متكاملة مضمونا ومتباينة شكلا، تراكمية، تتميز بالحركية كما ونوعا، ومعرفة للمصلحة الوطنية وبالتالي تؤثر تأثيرا مباشرا في السياسة الخارجية. وهي تتكون من سبعة أبعاد:(35) البعد الجغرافي/ العسكري/ الاقتصادي/ المالي/ التكنولوجي/ الموارد البشرية/ والبعد الدبلوماسي. ويبدو أن القوة الدولية قد قسمت حسب تصور معقد، إلى ثلاثة مستويات. فعلى المستوى الأعلى، تعتبر القوة العسكرية أحادية القطب، حيث يمكن اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة التي تمتلك في آن واحد أسلحة نووية عابرة للقارات وقوات جوية، بحرية وبرية متطورة هائلة تستطيع أن تنتشر في العالم كله. أمّا على المستوى المتوسط، تعتبر القوة الاقتصادية ثلاثية الأقطاب، كون الولايات المتحدة الأمريكية، أوربا واليابان يمثلان حوالي ثلثي الإنتاج العالمي. لكن نمو الصين وتعاظم مكانتها يجعل من القوة الاقتصادية رباعية الأقطاب. أمّا على المستوى الأدنى، القوة مبعثرة بصفة واسعة كون العلاقات الفوق-وطنية التي لا يمكن للحكومات مراقبتها تحوي العديد من الفواعل المختلفة (البنوك/ المنظمات الإرهابية).(36)

يمكن حصر ثلاثة تحولات طرأت على طبيعة القوة والوسائل التي بواسطتها تمارس القوة والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة بالمقارنة مع التقسيم الجديد. **أولا** اكتسبت الأدوات الاقتصادية للقوة الدولية أهمية قصوى منذ العديد من السنوات، فلا يجب إساءة تقدير هذا الاتجاه، كما يفعل البعض على أساس أن القوة الاقتصادية حلّت محل القوة العسكرية كعامل مركزي في السياسة الدولية. فلا يمكن مقارنة الأدوات الاقتصادية دائما بالقوات العسكرية نظرا لآثارها الإكراهية وقدرتها الردعية، إذ كما بينت لنا أزمة الخليج حيث لم يكف إقناع العراق بالانسحاب من الكويت. إذن وحدها أزمة أمنية جهوية يمكنها أن

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

تحدث انهيار في الأسواق المالية وخفضا في الاستثمارات. فالأمن السياسي والأمن الاقتصادي مرتبطان ارتباطا وثيقا، كما رأينا في حالة الأزمة المالية الآسيوية في 1997. **ثانيا**، أحدثت الأسلحة المتطورة تغيرات هامة على مستوى دور القوة العسكرية في السياسات الخارجية للقوى. ونجد اتجاهين اثنين متعارضين يحللان هذا التحول:

من جهة، امتلاك القوى العظمى للأسلحة النووية منذ العديد من السنوات جعل عملية قيام نزاع مباشر فيما بينها أمرا مكلّفا. إذ أصبحت تلك الأسلحة مجرد أدوات غير نافعة وليست ضرورية إلا لردع القوى الأخرى. من جهة أخرى، أعطى تطور تقنيات الإعلام (الإعلام الآلي، الكواشف والأقمار الصناعية) دفعا قويا لبروز أجيال جديدة من الأسلحة الذكية ذات دقة كبيرة والتي بإمكانها أن تخلّف أضرارا بليغة. ولقد جعلت هذه الاتجاهات القوة العسكرية أقل تكلفة وسهلة الاستعمال. أمّا التحول الثالث، فيمكن أن يكون الأكثر أهمية من بين التحولات المذكورة سالفا، وهو مسألة اللجوء المتنامي للطريقة اللّينة في تسوية النزاعات، ونعني بالطريقة اللّينة إمكانية بلوغ الأهداف المرجوة في السياسة الخارجية عن طريق الإقناع لا الإكراه. الإكراه يعني استعمال القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية، الغاية منها إجبار الدول الأخرى على العمل حسب تعليماتنا. فالقوة اللّينة تسعى لأن تجعل تلك الدول تريد نفس الشيء الذي نريده نحن. قوة مثل هذه، يمكن أن تقوم على جاذبية الأفكار التي ندافع عنها أو على كفاءتنا لتطبيق البرنامج الذي نرجوه بالطريقة التي يمكننا أن نؤثر بها على خيارات الآخرين.

إن نهاية الحرب الباردة قد أبعدت إمكانية قيام حرب عالمية بين القوى العظمى، لكن لم تمحها. فنسبة قيام حروب جهوية ومحلّية جد عالية أكثر من إمكانية قيام نزاعات دولية.

التهميش والمراجع:

1- أماني محمود فهمي، "القمة العائمة لمستقبل العلاقات الأمريكية السوفييتية"، السياسة الدولية، ع 100. (مصر: مركز الأهرام أفريل 1990)، ص- ص. 232-236.

2- ممدوح محمود مصطفى، " مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية"، دراسات استراتيجية، ع 17. (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط01، 1998)، ص..34

3-Zaki Laidi, Un Monde Privé de Sens. Paris, Fayard, 1994,p.147.

4- مراد إبراهيم الدسوقي وآخرون، "دراسة في الأبعاد الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية للتجربة التنموية الآسيوية وإمكانية استفادة الدول العربية منها"، السياسة الدولية، ع 118. (مصر: مركز الأهرام، أكتوبر 1994)، ص.219.

5-Le Livre Blanc sur la Défense de la France, 1994, p.56.

6-John Lewis Gaddis, “Toward the Post-Cold World War”, Foreign Affaires, Printemps1991 p-p.102-122.

7-Jean Christophe Rufin, L’Empire et les Nouveaux Barbares. Paris, Lattes, 1989, p.112

8-Marisol Touraine, le Bouleversement du Monde. Géopolitique du 21 Siècle, Paris, Seuil, 1985, p.140.

9-Alain Bear, “ Quelles Armées dans un Nouvel Ordre International’’. Défense Nationale, Mars 1992, p.39.

10-Lucien Poirier, “ Désarmement, Sécurité, Défense’’. Stratégique, n° 47, 3eme Trimestre, 1990, p.32.

11-Henry Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy. New York, 1957,p.4.

12-Marc Bonnefous, “Vers un Nouveau Concept de Sécurité’’. Conférences, p-p.41-58.

13-E.Durkheim, Leçons de Sociologie. Paris, Presse Universitaire, 1994, p-p.3-6.

14- Zaki Laidi, OpCit.p.155.

15- Lucien Poirier, La Crise des Fondements, Paris. 1994, p-p.3-6.

16- زبيغنيو بريزنسكي، " السياسة الخارجية الأمريكية : تحديات القيادة في القـــرن الـــ 21"، شؤون الأوسط، ع 78-79 (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ديسمبر 1998)، ص- ص.62-63.

17- Désarmement, Nations Unies, vol 13, n°02, 1990, p.50.

18-Joseph Nye, “Les Objectifs de la Politique Etrangère des Etats-Unis’’. Revue Electronique de L’ USIA, vol 03, N°03, Juillet 1998,p.2.

19-Ibid,p.3.

20-Robbin F. Laird, “ La Sécurité Nationale Américaine: Vers une Stratégie Multirégionale’’. Défense Nationale, Avril 1996, p.77.

21-Bertrand Ballarin, “ Refonte du Système International et Stratégie’’. Défense Nationale, Décembre 1995, p.50.

22-François Gère, L’Année Stratégique Mondiale.1996, p.152.

23-Marie-Héléne Labbé, “Les Nouvelles Dimensions de la Sécurité’’. Politique Etrangère, Avril 1999, P.917.
24-Lord Robertson, “ Sécurité et Interdépendance’’. Politique Etrangère, Avril 1999, p.863.
25-Victor Kremenyuk, “Perceptions Russes et Repenses aux Conflits Futurs’’. Défense Nationale, Avril 1996,p.194.
26-Harold Lasswell and Abraham Kaplan, Power and Society. New Heaven, Yale University Press, 1950, p.10.
27- كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود نافع. القاهرة: المكتبة الأنجلو-مصرية، 1982)، ص- ص.59-60.
28- Hans Morgenthau, Politics Among Nations: the Struggle for Power and Peace. New York: Knopf, 1948, p.148.
29-Richard J. Stoll and Michael D .Ward, Power in World Politics. London, Lynne Rienner Publishers, p-p.1-2.
30-Ibid, p.3.
31-Paul Kennedy, Naissance et Déclin des Grandes Puissances. Paris, Fayot, 1989, p.77.
32- Philippe Moreau defarges , Relations Internationales. Paris, Seuil, 1992, p.245.
33- Zaki Laidi , Op.Cite.p.176.
34- Daniel Colard, Les Relations Internationales de 1945 a nos Jours. 6 eme ED, Paris, Seuil, 1996,p.72.
35- أمحند برقوق، محاضرات في مقياس تحليل السياسة الخارجية. قسم الماجستير، 2002/2001." غير منشورة "
36-Joseph Nye, OpCit. p-p.2-3.